



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المحكمة الدستورية



الأربعاء 16 أفريل 2025

الديوان

بيان

**المحكمة الدستورية تنظم الملتقى الوطني الثاني الموسوم :
"العلاقة الوظيفية بين المحكمة الدستورية و السلطات العمومية
(البرلمان - القضاء)"**

تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، تنظم المحكمة الدستورية، يومي 16 و 17 أفريل 2025، الملتقى الثاني حول "العلاقة الوظيفية بين المحكمة الدستورية والسلطات العمومية (البرلمان - القضاء)"، وذلك بالشراكة مع جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، تنفيذًا لاتفاقية التعاون التي تربط المحكمة الدستورية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ويهدف هذا الملتقى، الذي يفتتحه رئيس المحكمة الدستورية، السيد عمر بلحاج، إلى إبراز مظاهر العلاقة الوظيفية بين المحكمة الدستورية والبرلمان من جهة، وبين المحكمة الدستورية والقضاء، باعتباره مكلفًا بحماية الحقوق والحريات من جهة أخرى.

ومن المنتظر أن ينشط جلسات هذا الملتقى أعضاء من المحكمة الدستورية ونواب من المجلس الشعبي الوطني وقضاة من المحكمة العليا ومجلس الدولة، إلى جانب مجموعة من أساتذة القانون من جامعات، تلمسان ووهران وعين تيموشنت وسيدي بلعباس، ومعسكر، وتيارت، ومستغانم.

وتتطرق أشغال الملتقى، بالدراسة والتحليل، إلى مناقشة المحاور ذات الصلة بالإطار الدستوري للعلاقة الوظيفية بين المحكمة الدستورية والبرلمان من جهة، والمحكمة الدستورية والقضاء من جهة أخرى، على ضوء التعديل الدستوري لسنة 2020، وكذا مختلف الجوانب المتعلقة بآلية الإخطار البرلماني، والإحالات الصادرة عن المحكمة العليا ومجلس الدولة في إطار الدفع بعدم الدستورية.

ويندرج هذا الملتقى في إطار سلسلة اللقاءات العلمية التي تعقدها المحكمة الدستورية في عديد ولايات الوطن، من أجل التعريف بالمحكمة الدستورية وبمختلف صلاحياتها الدستورية الواسعة، والاحتكاك بالأساتذة والباحثين والطلبة الجامعيين المهتمين بالقانون والقضاء الدستوري.